الدوافع والتوجهات التنموية في العراق
1951–1980، 2003–2022

د. علي مرزا

تشرين الأول/أكتوبر 2023

المحتويـــات

أولاً: مقدمة. 1

ثانياً: الأداء التنموي بعد تغيير 2003 في العراق. 2

(2-1) قياس مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. 2

(2-2) اتجاهات النمو الاقتصادي بعد تغيير 2003. 3

ثالثاً: مقارنة الأداء التنموي خلال الفترات الثلاث. 6

رابعاً: الدوافع والتوجهات التنموية وعوامل مؤسسية وأخرى مؤثرة 1951-1980، 2003-2022. 8

(4-1) الفترتين الأولى والثانية 1951-1958 و1958-1980. 9

(4-2) الفترة الثالثة 2003-2022. 10

خامساً: مؤشرات – البنى المؤسسية/الحوكمة والنمو الاقتصادي. 13

سادساً: ملخص واستنتاجات. 17

الملحق (1) الجداول. 19

مصادر الورقة. 28

الأشكال والجداول

الشكل (1) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالى 2002-2022. 5

الشكل (2) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير-النفطى 2002-2022. 6

الشكل (3) نسب مساهمة نمو الناتج غير–النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي للفترات الثلاث. 8

الشكل (4) مقارنة العراق بمجموعة مختارة من الدول – مؤشر الحوكمة/البنى المؤسسية ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي *PPP* 2002–22/2021. 16

الجدول (1) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 2002–2022. 19

الجدول (2) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة غير–النفطية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير–النفطي 2002–2022. 19

الجدول (3) نسب نمو الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي 2002–2022. 20

الجدول (4) نمو الناتج والسكان ونسب مساهمة نمو الناتج غير–النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 1951–58، 1958–80، 2002–22. 21

الجدول (5) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2022، بأسعار 2007. 22

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2012، بأسعار 1988. 23

الجدول (7) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2022، بالأسعار الجارية. 24

الجدول (8) مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي – السياسات القطرية والتقييم المؤسسي: العراق ومجموعة مختارة من الدول 1996–2021. 26

الجدول (9) الناتج المحلي الإجمالي بقياس القوة الشرائية المعادلة *PPP*: العراق ومجموعة مختارة من الدول 2002–2022. 27

الدوافع والتوجهات التنموية في العراق
1951-1980، 2003-2022

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة[1]

تَعَرَضْتُ في ورقتي مرزا (2022–ج)، للأداء الاقتصادي التنموي خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط خلال السنوات 1951–1958 و1958–1980، على التوالي، ولاحظت أن حصة الشخص من الاستثمار وكذلك متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي كانت أعلى، في المتوسط، خلال السنوات 1958–1980 منها خلال السنوات 1951–1958.[2] من جانب آخر سنلاحظ في هذه الورقة أن الأداء التنموي بعد تغيير 2003 تخلف مقارنة بكلا فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط.

وتحتاج هذه النتائج إلى تفسير/تبرير، لا سيما ما يتعلق بفترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، في ضوء "شعور" متداول، في المجال العام، مفاده أن الفترة التي أعقبت تغيير عام 1958 حتى 1980 اتسمت "بتخلخل الاستقرار" مقارنة بالفترة التي امتدت من 1951 إلى 1958 (من ضمن السنوات 1921–1958) ومن ثم فأن الأداء الاقتصادي/التنموي خلال فترة مجلس الإعمار يتوقع أن يكون أفضل (أعلى) من فترة مجلس التخطيط.

وبافتراض دقة البيانات التي استخدمتها في الحساب، سأشير، في الفقرتين *رابعاً* و*خامساً* أدناه، إلى ما أعتقد أنه متغير/عامل أساس ساهم في النتيجة المتحققة، خلافاً للتوقعات. وهذا المتغير/العامل يتمثل في

---

[1] اشكر د. عمر الجميلي على ملاحظاته على نسخة أولية، وكذلك على اقتراحاته وتزويدي ببعض المصادر المفيدة.

[2] الناتج غير–النفطي يساوي الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً ناتج (القيمة المضافة) لنشاط استخراج النفط والغاز ضمن نشاط التعدين والمقالع *mining & quarrying*. في المقابل، فأن القيمة المضافة في أنشطة مثل تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية، الخ، والتي تستخدم النفط الخام و/أو الغاز الطبيعي الخام، كمادة أولية *feedstock*، هي جزء من الصناعة التحويلية *manufacturing* وهي بذلك جزء من الناتج غير–النفطي.

استمرار *الدوافع والتوجهات التنموية* للقيادات السياسية بعد 1958 وحتى قيام الحرب العراقية الإيرانية. وفي ذات السياق، سأعرج على الأداء التنموي بعد تغيير 2003 وألاحظ تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية، عموماً، وانعكاس ذلك على تواضع الأداء التنموي، مقارنة بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. وبالإضافة لهذا المتغير/العامل الأساس، سأشير أيضاً، بشكل عام، إلى متغيرات/عوامل أخرى ترد ضمن مناهج تحليل النمو من خلال تفاعل علاقات القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية (بنىً وقيادات/جماعات/نخب سياسية) والتسويات والمصالح/الصفقات المتبادلة بينها وكذلك مع النخب الاقتصادية/الاجتماعية في مكونات العراق ومناطقه، التي تؤمِّن استمرارها، وانعكاس ذلك في تسريع أو أبطاء النمو الاقتصادي.

ولكن قبل ذلك سأستعرض الأداء التنموي بعد تغيير 2003 في *ثانياً* وأقارنه مع الأداء التنموي للفترتين 1951–1958، و1980–1980 في *ثالثاً* ، أدناه.

ثانياً: الأداء التنموي بعد تغيير 2003 في العراق

(2–1) قياس مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي

في التعرض لقياس وتحليل وتفسير الأداء التنموي، من المناسب مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية، ونمو الأنشطة الاقتصادية المساهمة فيه، من ناحية أخرى، لمعرفة مدى "التحول" في الهيكل الاقتصادي وإمكانية تحقيق نمو مستدام *Sustainable*. ويقصد بالنشاط الاقتصادي ذلك الذي تصنفه "الحسابات القومية" بأحد عناصر الناتج المحلي الإجمالي والتي يُكَوِّن مجموع قيمها المضافة (أي نواتجها) ذلك الناتج. وتشمل هذه الأنشطة: الزراعة والتعدين (بما فيه استخراج النفط والغاز) والصناعة التحويلية والكهرباء/الماء والتشييد/البناء والنقل/الاتصالات/الخزن والخدمات المالية وغير المالية والسكن والحكومة العامة، الخ، انظر قائمة الأنشطة في الجداول (5)–(7)، في الملحق (1) أدناه. وهناك مؤشران يحدد تفاعلهما مساهمة كل نشاط في نمو الناتج المحلي الإجمالي. الأول، هو نسبة نمو ناتج (أو القيمة المضافة) للنشاط، والثاني، هو حصة القيمة المضافة للنشاط في الناتج المحلي الإجمالي في "سنة الأساس" التي ينطلق منها الحساب. مع ملاحظة أن مجموع المساهمات يساوي واحد (100%).

(2-2) اتجاهات النمو الاقتصادي بعد تغيير 2003

اتسمت نسبة النمو الاقتصادي بارتفاعها نسبياً خلال العقد الأول، بعد تغيير 2003 في العراق، لتنخفض بعد ذلك، ثم تتحول إلى نسبة نمو سالبة خلال الأربع سنوات المنتهية في 2022. فلقد بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.1% سنوياً خلال الفترة 2002-2013 لينخفض إلى 4.6% سنوياً خلال الفترة 2013-2018 ويتحول إلى نمو سالب -1.2% سنوياً خلال الفترة 2018-2022، كما يتبين من الشكل (1) والجدول (1) أدناه. وبالرغم من بلوغ متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، خلال هذين العقدين ككل، حوالي 5.5% سنوياً (وهو يتخطى متوسط نسبة نمو السكان البالغة 2.5% سنوياً خلال العقدين)، فأن المصدر الغالب لهذا النمو كان نمو ناتج نشاط استخراج النفط والغاز. إذ بلغ متوسط نسبة مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 67%، أي حوالي ثلثين نسبة النمو (67%×5.5%=3.7%). هذا في الوقت الذي كان مجموع مساهمة النشاطين الزراعة والصناعة التحويلية حوالي 2% فقط. بعبارة أخرى، فأن تطور الإنتاج "المادي" للاقتصاد وحصة الشخص منه أنما حقق معظمها (ثلثيها) نشاط استخراج النفط والغاز، الموجه أغلبه للتصدير. ولكن ما ساهم جدياً في اسناد "تطور" مستوى معيشة السكان، والنشاط الاقتصادي عموماً، كان في الحقيقة، ليس فقط التطور المادي لنشاط استخراج النفط والغاز، وإنما أيضاً زيادة أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط الخام مقارنة بما قبل 2003. ذلك أن زيادة أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط تقود إلى زيادة "كمية" الاستيرادات (عند تخطي متوسط نسبة الزيادة في أسعار تصدير النفط متوسط نسبة الزيادة في أسعار الاستيرادات) بما يساهم في تغطية الحاجات المحلية من السلع والخدمات. من جانب آخر، بالرغم من النمو المناسب لنشاط الصناعة التحويلية (5.3% سنوياً خلال السنوات 2002-2022) فأن الركود في الناتج الزراعي (نمو 0.2% سنوياً، فقط،) قاد إلى نمو متواضع لمجموع الزراعة والصناعة التحويلية (1.5% سنوياً)، وبالمحصلة تخلف القطاع السلعي في سد الطلب الداخلي، وبالنتيجة زيادة الاعتماد على الاستيرادات.

وبالإضافة للسنوات 2002-2022 ككل، يبين الشكل (1)، مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الفرعية المشار أليها أعلاه، والتي انخفض متوسط نسبة النمو السنوية للناتج، بتتابعها. ولقد اتسمت هذه الفترات، في كل منها، بالعنف و/أو الظروف غير الاعتيادية ثم شيء من "الهدوء". فخلال الفترة 2003-2013 أعقب تغيير 2003 نزاع مجتمعي تطور إلى نزاع مسلح خلال السنوات 2004-2008، ليعقبه هدوء نسبي خلال السنوات 2008-2013. وخلال الفترة 2013-2018 احتلت عصابات داعش الارهابية الموصل وما حولها، في حزيران/يونيو 2014، وبلغ تأثيرها حدود العاصمة بغداد،

وما جره احتلالها من تدمير بنى أساسية ومؤسسية وأصول إنتاجية وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي ليتحول الوضع بعد دحرها في 2017 إلى هدوء نسبي. وفي الفترة 2018–2022 حل وباء كوفد 19، في 2020، وما اعقبه من انهيار في أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط في تلك السنة، ليتحسن الأمر بعد انحساره، عموماً، وعودة أسعار وعوائد تصدير النفط إلى مستويات مناسبة.

ولقد شَهَدَت بعض من هذه الفترات الفرعية، اختلافاً في مساهمات الأنشطة الاقتصادية مما انعكس في تغير نسبة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سلباً أو إيجاباً، كما يتبين من الشكل (1)، ولكن، كما أشرت آنفاً، مع استمرار الأهمية الغالبة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز. ففي الوقت الذي كان النمو في كمية إنتاج النفط/الغاز في مقدمة العوامل الأساس في النمو الموجب في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الأوليتين فأن انخفاض/ركود كميته خلال الفترة الثالثة كان مساهم أساس في النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتبين من الشكل. أنظر أيضاً أسفل الجدول (7) حول كمية أنتاج النفط الخام (وسعر تصديره) خلال السنوات 2002–2022.

وفي ما يخص الناتج غير–النفطي، يبين الشكل (2) أدناه، صورة واضحة عن عجزه في المساهمة في تحقيق نمو مستدام *sustainable growth*. إذ يلاحظ أن محركات نمو الناتج غير–النفطي خلال السنوات 2002–2022 كانت في نشاطات الحكومة العامة (بما فيها جهاز الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة) والأنشطة الأخرى غير المتاجر بها (كهرباء/ماء، أنشاء/بناء، تجارة، نقل/خزن، تمويل، ملكية دور السكن، والخدمات الأخرى) والتي تستجيب، عموماً، لتغير الإنفاق، لا سيما الأنفاق العام الذي يعتمد على العوائد النفطية. أما الصناعة التحويلية والتي يمثل نموها، طويل الأمد، أهم محرك ممكن للنمو المستدام فكان مجموع ناتجها مع الزراعة أما يمر بتدهور أو نمو معتدل/متواضع، كما أُشير له آنفاً.

ويبين نمو/تدهور حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي ومن مجموع الزراعة والصناعة التحويلية ذات التوجهات، الآنف ذكرها، في الأهمية الغالبة لنشاط استخراج النفط/الغاز في نمو حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.9% سنوياً خلال السنوات 2002–2022، من ناحية، والأهمية الغالبة، للنشاطات غير المتاجر بها في نمو حصته من الناتج غير–النفطي بنسبة 2.3% سنويا خلال السنوات ذاتها. أنظر أسفل الجدول (3) في الملحق (1) أدناه.

الشكل (1) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 2002-2022

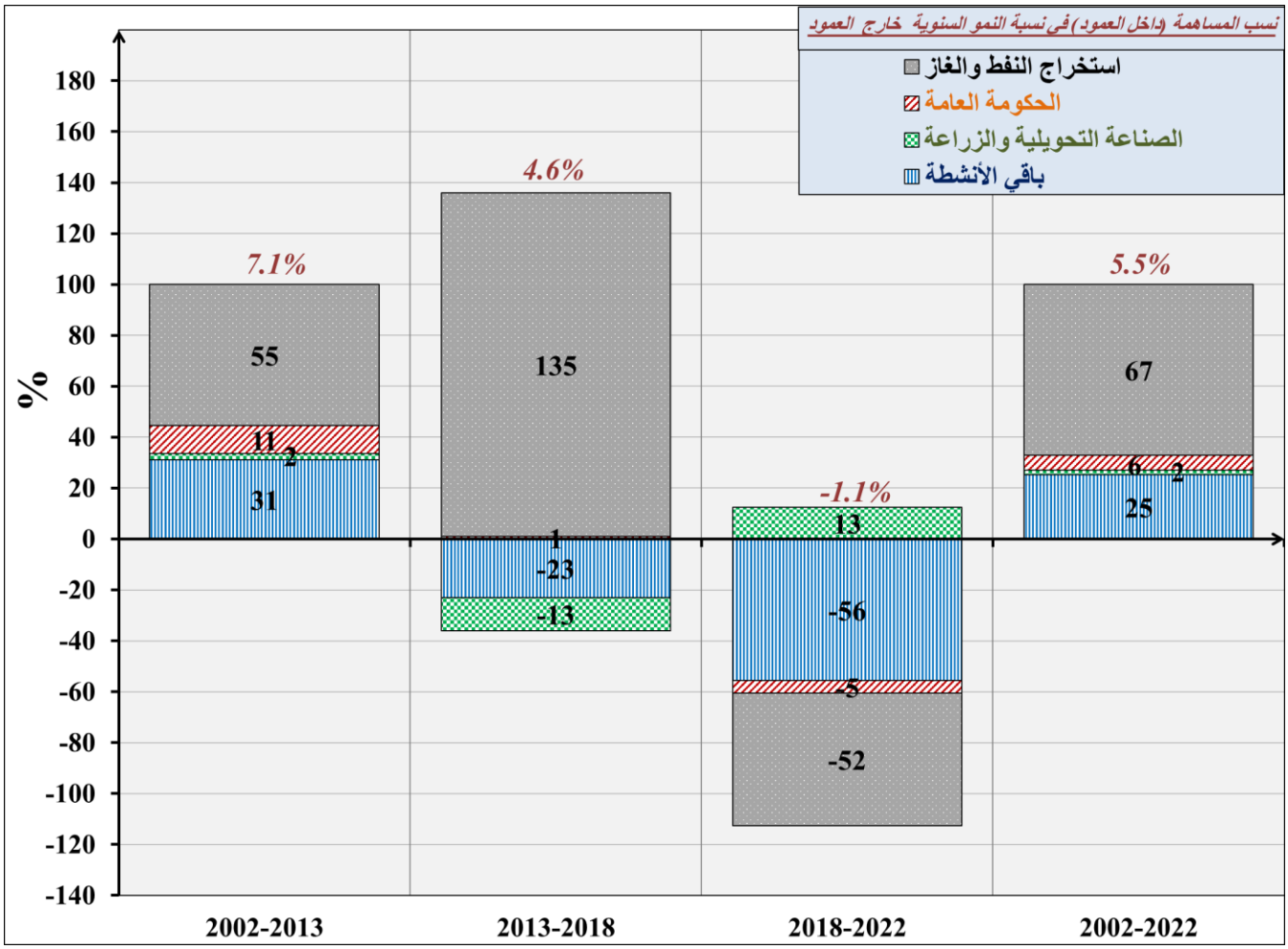

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (1) في الملحق (1) أدناه.

ملاحظات:

(أ) النسبة المئوية في أعلى العمود في الخارج تمثل متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة *Imputed Banks' Service Charges*) للفترة المبينة.

(ب) الأرقام داخل الأعمدة تمثل نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي. الأرقام الموجبة تمثل نسب مساهمة موجبة والسالبة تمثل نسب مساهمة سالبة.

(ج) مجموع الأرقام داخل كل عمود يساوي 100 أو -100 تبعا لإشارة متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (2) نسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير–النفطي 2022–2002

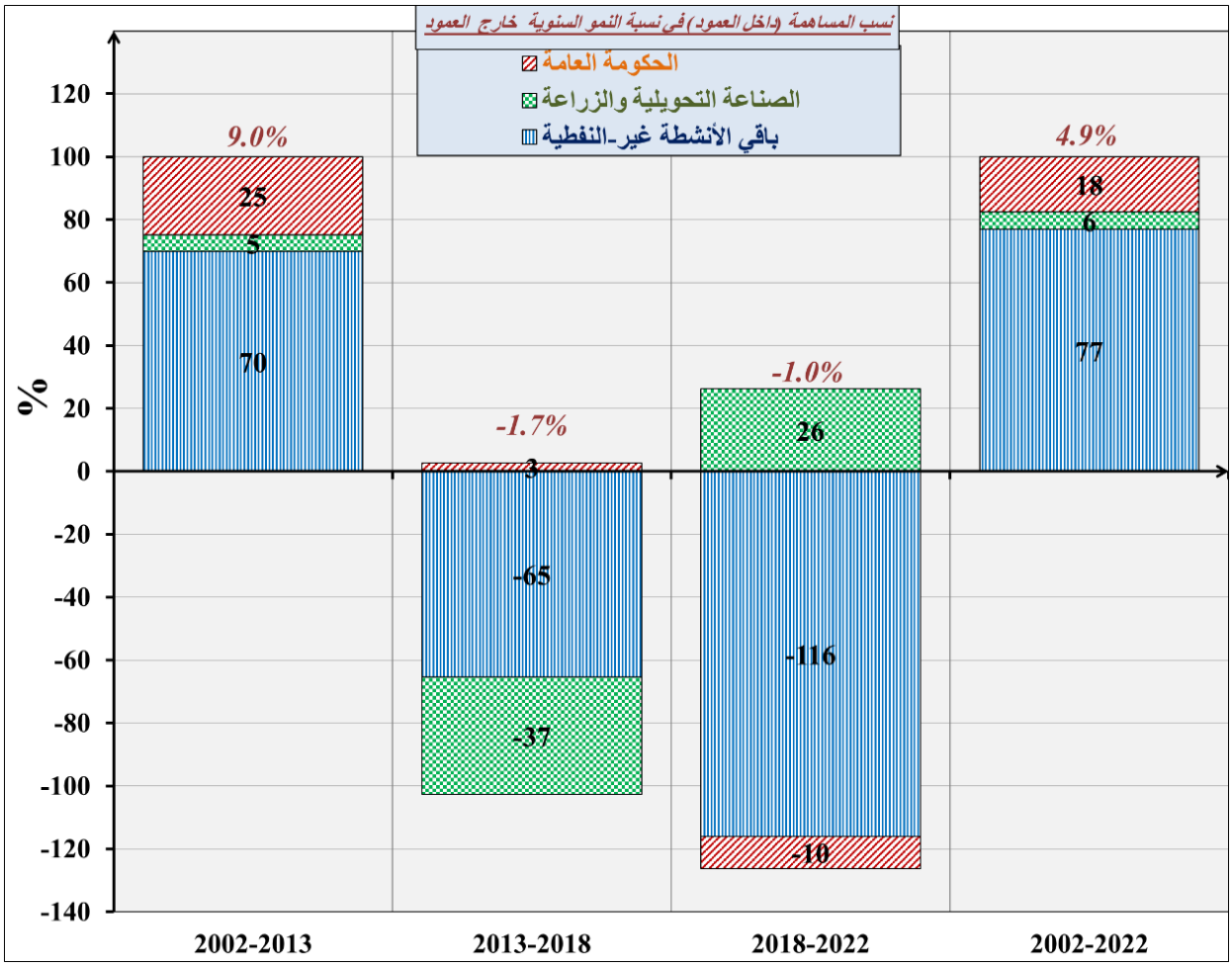

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (2) في الملحق (1) أدناه.

ملاحظات: أنظر ملاحظات الشكل (1).

ثالثاً: مقارنة الأداء التنموي خلال الفترات الثلاث

كما أشرت له آنفاً، يتضح من مرزا (2022–ج) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي ونمو حصة الشخص فيهما كانوا، عموماً، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1951–1980 (الفترة الأولى) منها خلال فترة مجلس الإعمار 1951–1958 (الفترة الثانية) غير أن كلاهما لم يحقق نمواً ملموساً في القطاعات السلعية، لا سيما الصناعة التحويلية. فلقد استمرت الصناعة التحويلية، في كلاهما، منصبة أساساً على اشباع الطلب الداخلي، مما ساهم، بالإضافة لعوامل أخرى، بعرقلة إمكانية تحقيق نمو مستدام.

وفي ما يتعلق بمقارنة الأداء التنموي خلال الفترة الثالثة 2003–2022 بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، لنستعرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي خلالها، كما وردت، عموماً، في الفقرة *ثانياً* أعلاه، وما يقابلها خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، كما وردت في مرزا (2022–ج).[3]

يلاحظ من الشكل (3) والجدول (4) أدناه، ما يلي:

(1) مقارنة بفترتي 1951–58 و1958–80، فأن نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي وحصة الشخص منهما خلال السنوات 2002–2022 كانوا أقل منها خلال الفترتين المذكورتين.

(2) بالرغم من عدم تحقيق أسس لنمو مستدام خلال فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، غير أن من الواضح أن مساهمة نمو نشاط استخراج النفط والغاز في نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، خلالهما، لمصلحة مساهمة الأنشطة غير–النفطية. فلقد بلغت مساهمة نمو ناتج استخراج النفط/الغاز حوالي 32% في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1951–1958 وانخفضت إلى حوالي 29% خلال الفترة 1958–1958. لابل أنها انخفضت في أواخر الفترة الثانية إلى حوالي 20% (1975–1980). في المقابل، فأن الاعتماد المتزايد على النفط الخام، من ناحية، والسياسات والظروف التي قادت لانخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض خلق الطاقات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير–النفطية، من ناحية أخرى، قاد إلى ارتفاع مساهمة نمو ناتج استخراج النفط والغاز بشكل ملموس إلى 67% خلال السنوات 2003–2022، أي أكثر من ثلاث مرات مساهمته خلال السنوات 1975–1980. أنظر الشكل (3) أدناه.

[3] تحتوي هذه الفقرة حسابات إضافية، لتلك التي وردت في مرزا (2022–ج)، لفترتي 1951–1958 و1958–1980، تتمثل بحساب مساهمة نشاطي استخراج النفط الخام/الغاز وباقي الأنشطة الاقتصادية (غير–النفطية) في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسوة بما تم في هذه الورقة للفترة 2002–2022، كما مبين في الجدول (4) في الملحق (1) في هذه الورقة.

الشكل (3) نسب مساهمة نمو الناتج غير–النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي للفترات الثلاث

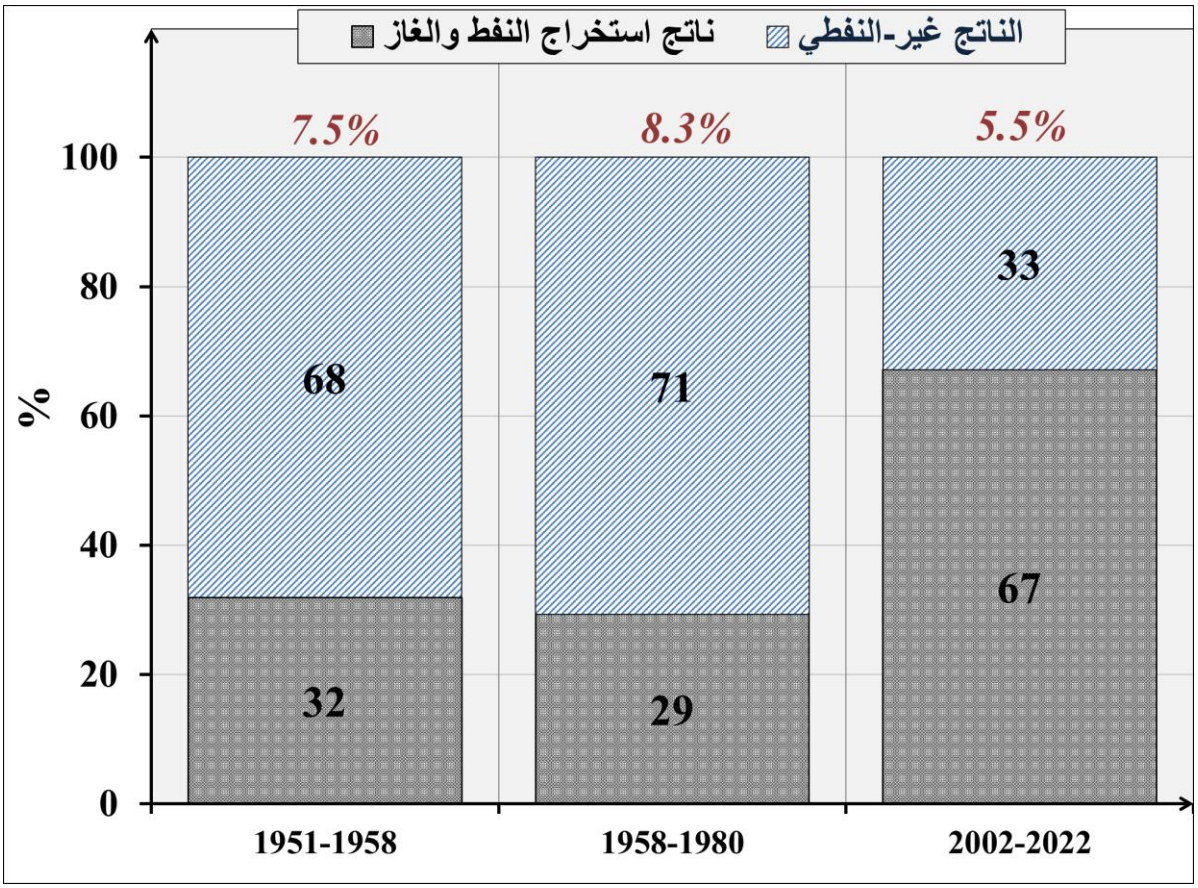

المصدر: رُسِم الشكل على أساس بيانات الجدول (4) في الملحق (1) أدناه.

ملاحظات: أنظر ملاحظات الشكل (1).

رابعاً: الدوافع والتوجهات التنموية وعوامل مؤسسية وأخرى مؤثرة 1951–1980، 2003–2022

بالإضافة لعوامل متعددة مؤسسية وغير مؤسسية، سيتم التطرق لبعضها في أدناه، فأن مستوى النمو ونمطه خلال الفترات الثلاث المبينة آنفاً وربما حتى خلال فترة الحروب والعقوبات الدولية 1980–2002، تأثر بمتغير/عامل أساس تمثل في مستوى "الدوافع والتوجهات التنموية" للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية. وعلى أساس هذا المتغير/العامل "انعقدت" التسويات السياسية و"الصفقات" بين النخب السياسية والاقتصادية، بتعابير Pritchett, *et al* (2018). أنظر أيضاً OPM (2019).[4]

[4] يُستشَفُ من Bates, *et al* (2014) أن العوامل المؤسسية، بالرغم من أهميتها الكبيرة في التأثير على المسار الاقتصادي والتنموي، إنما تتأثر بشكل أساس بالقرارات والدوافع والتوجهات السياسية.

(4-1) الفترتين الأولى والثانية 1951-1958 و1958-1980

في الفترتين الأولى 1951–1958 والثانية 1958–1980 كانت هناك دوافع وتوجهات تنموية واضحة للإدارة السياسية/الاقتصادية تبينت في "المناهج الاستثمارية" لمجلس الإعمار و"الخطط الاقتصادية" لمجلس التخطيط. وكانت هذه الدوافع والتوجهات، لا سيما في بلد نفطي، متغيراً/عاملاً أساسياً في النمو المتحقق. وفي كلتا الفترتين، ظهر ذلك في نشاط شمل القطاعين العام والخاص.

ففي الفترة الأولى، التي تمتد جذورها إلى تأسيس الدولة في 1921، تُمثل الرسالة المنسوبة للملك فيصل الأول، في 1932، مثالاً واضحاً في هذا المجال.[5] لا سيما الأهداف التي تبناها الملك (توحيد البلد ومكوناته والسير في طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي، الخ) والتي في ضوءها، من بين دوافع أخرى، "أُبرمت" الصفقات السياسية وغير السياسية وتكونت البنى المؤسسية التي تم تبنيها. وبعد وفاته المبكرة، بالإضافة لاستمرار "الصفقات" مع ملاك الأراضي–الزراعية/شيوخ العشائر شملت الصفقات تشجيع طبقة التجار، في تجارتي الاستيراد والتصدير (تصدير التمور والصوف والقمح والشعير والقطن، الخ.) ونواة من الصناعيين (في القطاعين الخاص والعام) في التعويض عن الاستيراد في الزيوت النباتية والنسيج، والإسمنت، والجلود، الخ. غير ان الصفقات الأهم استمرت مع اصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة/ شيوخ العشائر. وكانت هذه الصفقات تتصرف، بالإضافة إلى تامين معيشة القسم الغالب من السكان (سكان الريف، الذين كانوا يكونون بين حوالي 75% من المجموع الكلي للسكان في عام 1921 وحوالي 60% في عام 1951)، إلى أهداف سياسية/امنية واقتصادية.[6] فالأهداف السياسية/ الأمنية كانت تتصرف إلى تأمين إسناد الحكومات في مجلس النواب اضافة للمساهمة في تأمين السيطرة على الوضع الأمني في البلد لا سيما من خلال تطبيق "قانون العشائر" في الريف. أما الأهداف الاقتصادية فانصرفت، قبل اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الأجنبية في اوائل الخمسينيات، إلى تامين تمويل جانب الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال الصادرات الزراعية التي كانت عماد الصادرات حينئذ. هذا إضافة لتمويل الميزانية العامة من خلال الضرائب الزراعية. انظر حسن (1965)، Jalal (1972)، Langley (1961)، مرزا (2018).

ولقد قادت زيادة العوائد النفطية في أوائل خمسينيات القرن الماضي إلى تحالفات وصفقات مع الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التجارية والصناعية ظهرت في امتيازات ضريبية وتمويل ميسر من بنوك عامة زراعية

---

[5] تاريخ الرسالة المنسوبة للملك فيصل الأول هو15 آذار/مارس 1932. ولقد نُشرت كمقدمة في كتاب الحسني (2008)، الجزء الأول، الذي ظهرت طبعته الأولى في تموز، 1948.

[6] نسبة سكان الريف إلى المجموع الكلي للسكان المبينة في المتن تمثل نسبة سكان "الريف والبدو الرحل وشبه الرحل" إلى المجموع الكلي للسكان. وهي محتسبة من الجدول (1)، وبياناته الخلفية، الوارد في مرزا (2018، ص. 42).

وصناعية، الخ، وغيرها، لتشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري وحتى الزراعي، خارج إطار الملكيات/الإقطاعيات الكبيرة، خلال الفترة 1944–1958؛ El-Joumayle & Yousif (2019). ولقد امتد النشاط الاستثماري عموماً إلى مشاريع قطاع عام لم يقدم عليها القطاع الخاص.

أما في الفترة الثانية 1958–1980 ففي ما عدا "فسخ العهد/الصفقة" مع ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة استمرت ذات السياسات حتى عام 1964، وما بعده عموماً، والذي تم خلاله تأميم مشاريع خاصة صناعية وغير صناعية، ومؤسسات مالية وغيرها، لتؤشر تزايد دور القطاع العام والذي استمر توسعه بخطى سريعة حتى عام 1980. لقد كان توسيع القطاع العام مدفوعاً بعاملين. الأول، تزايد عوائد النفط لا سيما بعد تأميم شركات النفط الأجنبية وتصاعد أسعار وعوائد تصديره، خلال السنوات 1972–1980. أما العامل الثاني فيتمثل في الحاجة السياسية لتحقيق مكاسب شعبوية للحزب/الجماعة الحاكمة تجاه فئات/أحزاب/جماعات سياسية مُنافسة/مناوءة. لذلك أنصب التوجه التنموي، بجانب كبير منه، في التوسع في دور القطاع العام الإنتاجي، بالإضافة لدوره في توسيع البنى الأساسية والمؤسسية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل أهمية أثر تواجد الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، أو غيابها، على الأداء التنموي يمكن ملاحظته أثناء نظام 1968–2002. فبعد الدوافع والتوجهات التنموية والبنائية الملموسة التي أتسم بها عقد سبعينيات القرن الماضي، منذ تغيير 1968، تغير الأمر بشكل درامي في منتصف 1979. فلقد قاد تحييد معارضة الفئات السياسية الأخرى، لا سيما المناوءة، خلال السنوات 1976–1979، وتصفية المعارضة الداخلية في الحزب الحاكم في ("اجتماع" قاعة الخلد) تموز/يوليو 1979، إلى سيطرة صدام حسين على جميع مقاليد السلطة بدون منازع. وفي هذا المنعطف تحولت توجهات القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية للنظام من توجهات تنموية داخلية إلى توجهات جيوسياسية إقليمية/خارجية بسياسات أثبتت أنها معرقلة للنمو والتنمية وتعاكس سياسات النظام التنموية خلال السبعينيات (التنمية الانفجارية). ولقد استمرت التوجهات التنموية المتواضعة بعد ذلك حتى تغيير النظام في أوائل 2003، بالرغم من رفع شعار "الحرب والتنمية" في بداية الحرب العراقية–الإيرانية.

(4-2) الفترة الثالثة 2003-2022

اتصفت القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية بعد تغيير 2003، من بين صفات عديدة، بثلاث سمات أساسية. الأولى تمثلت في تواضع الدوافع والتوجهات التنموية الجادة، سواء في المناهج/البرامج الوزارية و/أو وثائق الأحزاب/الجماعات النافذة، مرزا (2022–ب)، والتركيز بدلاً من ذلك، عموماً، على اهداف تحقيق الأغلبية في مجلس النواب والانتفاع من وتوزيع الريع النفطي. والسمة الثانية، النابعة من الأولى، هي سيادة الصفقات الاقتصادية والسياسية المعلنة وغير المعلنة بينها، بما فيها "المحاصصة"، بغية تحقيق هذه الأهداف. والسمة

الثالثة تمثلت في اتباع/تطبيق ما يسمى الحرية "الاقتصادية للسوق" والتي تترجم بأوصاف عديدة من بينها النيولبرالية أو أصولية السوق *market fundamentalism*. Silvers (2023). ولقد بدأت السمتين الثانية والثالثة بالتطبيق في الوقت ذاته، تقريباً بعد التغيير. فالسمة الثانية بدأت بالتطبيق منذ تشكيل *مجلس الحكم* أثناء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة، كما بَيَّنْتُ في مرزا (2022–أ، 2022–ب)، في ظل غياب رؤية تنموية واضحة لدى الإدارة السياسية/الاقتصادية والتركيبة المؤسسية عموما، في ما خلا رؤى عامة ينقصها التفصيل ظهرت في "خطط ومناهج" رسمية، غير مُلزمة فعلياً، وبدون إسناد/متابعة من مجلس تخطيط و/أو هيئة سياسية/اقتصادية عليا مُشرفة تتمتعان بإجماع سياسي عام على طريق التنمية والنمو. فبخلاف ما كان متبعاً خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، حيث كان أعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج والخطط الاقتصادية يتم "دوريا" من قبل بنى مؤسسية وإدارية تحت أشراف وأسناد ومتابعة أعلى سلطة سياسية/اقتصادية في البلاد، تُرك إعداد "الخطط" الاقتصادية، بعد تغيير 2003، لعملية روتينية تقوم بها وزارة التخطيط، التي هي "تابعة" لِمُكَوِّنٍ لا يمتلك سلطة عامة ملزمة سياساً ولا اقتصادياً. لذلك في ظل المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية، من ناحية، وغياب قائمة مشاريع وتوقيتات وآلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم، من ناحية أخرى، اصبحت هذه "الخطط والمناهج" محدودة الفائدة وغير قابلة للتطبيق، عموماً.

وبالنتيجة، في ظل تواضع/غياب رؤى والتزام تنموي جامع انصرفت الصفقات السياسية والاقتصادية بعيداً عن نخب اقتصادية تستهدف التنمية والاستثمار المنتج. وبدلاً من ذلك اتجهت نحو قطاع خاص أغلبه يستهدف الحصول على الريع بالمحسوبية والاقتسام مع التركيبة المؤسسية، بشكل قانوني أو غير قانوني (فساد). أما مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، فلقد ورِثت وجزء كبير منها مثقل بالديون والتخمة في القوى العاملة والاعتماد على إعانات الميزانية، ولقد أُهمل إصلاحها بشكل واضح. ولقد سهّل ومهّد لذلك، كما بينت في مرزا (2018، 2020–ب، 2022–أ) ممارسات سلطة الائتلاف المؤقتة وتوصيات المنظمات الدولية (لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في تقليل الاستثمار في النشاط الإنتاجي في القطاع العام لمصلحة الاستثمار في القطاع الخاص. وهذا فعلياً ما ألتزمت به الإدارات الاقتصادية المتعاقبة. ولكن في هذا السياق لم يستطع القطاع الخاص تعويض هذا النقص، لا سيما في النشاطين الزراعي والصناعي. إذ لم يظهر ضمن نخب القطاع الخاص المُقَرَّبة من الأحزاب/الجماعات السياسية ومتخذي القرار، من مختلف المكونات والمناطق، أمثلة شاخصة في تنفيذ مشاريع صناعية (وزراعية) تساهم في التنويع الاقتصادي. هذا في ما عدا أنشاء وحدات تكرير نفطية ومشاريع كهرباء صغيرة أو متوسطة الحجم في إقليم كردستان وغيرها في المناطق الأخرى من العراق، عموماً. بعبارة أخرى، بينما أدت الصفقات والمحسوبية الاقتصادية في دول أخرى، ككوريا الجنوبية وسنغافورة والصين، الخ، إلى أنشاء صناعات موجهة للتصدير وتحويل نشاط الصناعة التحويلية، عموماً، إلى

محرك أساس للنمو المستدام، اقتصر المحسوبين، من القطاع الخاص، في العراق، على الأحزاب/الجماعات والقيادات السياسية، تقريباً، على طبقة اقتصادية "ريعية" في التجارة والتمويل والأنشاء، الخ. أما السمة الثالثة، فتمثلت في تطبيق "الحرية الاقتصادية"، بعد 2003 والتي كانت انعكاساً للفكر النيولبرالي، وأصولية السوق، لإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة والمنظمات الدولية، لا سيما تبنيها فعلياً *لإجماع واشنطن Washington Consensus* المُحَبِذ لتقييد دور الدولة، واستمرار هذا التأثير حتى الوقت الحاضر، من ناحية، وضمور مؤسسات الدولة، من ناحية أخرى. وبالإضافة لإفراغ وزارات الدولة من العديد من كوادرها المقتدرة مهنياً، قاد التطبيق النيولبرالي فعلياً إلى تحجيم دور الدولة وتدني قابلياتها الإدارية على التخطيط والتنفيذ. ولا شك أنه كان لتفاعل القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، من ناحية، ومحركي الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من ناحية أخرى، أثر بارز في هذا التواضع. لا سيما دور هذا التفاعل في استمرار الحلقة المفرغة التي قادت العراق إلى فخين متفاعلين. الفخ الأول، هو تدني القابليات الإدارية التنفيذية والاقتصادية لجهاز الدولة، والثاني هو استمرار الفخ الريعي وما ينطوي عليه من تقلب في النمو الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق التحول الهيكلي الإنتاجي نحو التنويع الاقتصادي. الجدول (3).

ومن المناسب الإشارة إلى عامل آخر نتج عن آلية المحاصصة السياسية/الاقتصادية ساهم جدياً في إضعاف قدرة الإدارة الاقتصادية والتوجه التنموي. فلقد اتسمت حصيلة ممارسات: (أ) تأليف الحكومات بعد كل انتخابات نيابية، و(ب) مداولات مجلس النواب في إقرار كل موازنة اتحادية، بتقطع التواصل بين الإدارات الحكومية المتعاقبة. فعقب كل انتخاب لمجلس النواب يستغرق تأليف الحكومة الجديدة فترة تزيد على ستة أشهر ووصلت إلى أكثر من سنة في الإدارة الحالية (2023/2022). وأثناء ذلك تبذل حكومة تصريف الأعمال أقل الجهود التنموية والخدمية وما من شأنه تطوير والمحافظة على مناخ محاب للنمو والأداء الكفوء. ويقود تأخر إقرار الموازنة إلى نتائج مماثلة بالرغم من تطبيق قاعدة 12/1 من موازنة السنة السابقة. فغالباً ما تقر الموازنة بعد مرور عدة أشهر من بداية السنة المعنية، ووصل إلى ستة أشهر في سنة 2023. هذا مع ملاحظة أن سنة 2022 لم تقر فيها موازنة. وعند "مفاوضات" تأليف الوزارة بعد كل انتخاب، تتغلب دواعي المحاصصة وتقاسم المناصب على دواعي استبقاء العناصر المهنية المقتدرة التي تحفظ "الذاكرة الوظيفية" وتؤمن الاستمرارية للخطط والبرامج الاقتصادية. وتتغلب الدواعي ذاتها عند التفاوض على إقرار الموازنة بحيث تتخذ المنافع المالية لأغلب المجموعات والمناطق المختلفة، أسبقية على المنافع التنموية. ويشمل ذلك إقليم كردستان الذي تكون لممثليه بمجلس النواب، عادة، سلطة إتمام الأغلبية، والتي تمكنهم من تحقيق الاستقلالية الفعلية للإقليم بعيداً عن الالتزام بنظرة تنموية موحدة للعراق ككل.

مما تقدم، بالإضافة للعوامل المؤسسية والعوامل الأخرى الفاعلة، يتبين أن الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية تعتبر متغيراً/عاملاً أساسياً لتفعيل واستمرار التنمية والنمو أو عرقلتهما.

خامساً: مؤشرات – البنى المؤسسية/الحوكمة والنمو الاقتصادي

ينتج عن تفاعل المتغيرات/العوامل الفاعلة، الداخلية والخارجية، التاريخية والحاضرة والتوقعات المستقبلية، بنى مؤسسية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتطبيقات من قوانين وممارسات وإجراءات تقود إلى مناخ محاب أو معرقل للأداء الاقتصادي والاجتماعي المنتجين. وتتراوح القوانين والممارسات والإجراءات المحابية من تأمين حرية التعامل الاقتصادي، بمختلف جوانبه، للجميع بالتساوي بدون تمييز، واحترام حقوق الملكية الخاصة، ومكافحة الفساد، وتطبيق المعايير الدولية في العمليات المالية، كالامتثال لقواعد الصيرفة الدولية، وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي، والتأمين على الودائع في البنوك، وتطبيقات المحاسبات الحكومية الدولية، إلى تأمين شبكة حماية اجتماعية، الخ. ويمتد ذلك أيضاً إلى تأمين تطبيق القانون، وإقامة هيئات فعالة مثل هيئة النزاهة والرقابة والتدقيق على الأداء الحكومي، الخ.

ويمكن قياس أثر هذه القوانين والممارسات والإجراءات والتطبيقات في مؤشرات تبين مدى التزام الإدارة السياسية/الاقتصادية والاجتماعية في العمل على تأمين مناخ محاب للنمو والأداء الاقتصادي والاجتماعي المنتجين. وتتوفر عدة قياسات تصدر من منظمات ومؤسسات وجهات دولية، تبين ذلك. على سبيل المثال، مقياس الحوكمة *Governance* الذي يعده وينشر نتائجه سنوياً البنك الدولي لمختلف دول العالم ومن ضمنها العراق. حيث تُقارَن الدول المختلفة، في عناصر ستة للحوكمة يبين كل منها وكذلك متوسطها ترتيب الدول في مدى تكوين بنى مؤسسية مناسبة. وعناصر الحوكمة الستة، حسب مؤشر البنك الدولي، هي كما يلي:

(1) السيطرة على الفساد Control of Corruption.

(2) فعالية الحكومة Government Effectiveness.

(3) الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب Political Stability and Absence of Violence/Terrorism.

(4) الجودة التنظيمية Regulatory Quality.

(5) سيادة القانون Rule of Law.

(6) الصوت والمساءلة Voice and Accountability.

ولا يتوفر هذا المؤشر للفترات الثلاث، في هذه الورقة، ككل، وإنما للسنوات 1996–2022، فقط. وبالرغم من ذلك سنعرضه هنا لبيان أن تواضع الدوافع والتوجهات التنموية بعد تغيير 2003 قاد إلى حوكمة/بنى مؤسسية ضعيفة في العراق، بالقياس الدولي، مما ساهم بدوره بتدني الأداء الاقتصادي والنمو.

إن أرقام مؤشرات عناصر الحوكمة الستة للبنك الدولي تُنْشَر للدول المختلفة بشكل انحرافات بوحدات معيارية للتوزيع الاحتمالي الطبيعي، *normal distribution*، حول المتوسط (العالمي) صفر. ولكن لغرض التبسيط فأنها تُرَتَبُ أيضاً، من قبل البنك الدولي، في عشرة "*أعشار percentiles*". فالدول التي تقع في أدنى عُشر (0–10) هي في الدرجة الدنيا من الحوكمة/البنى المؤسسية في حين تلك التي تقع في أعلى عُشر (91–100) هي في المرتبة العليا.

ويحتوي الجدول (8)، في الملحق (1) أدناه، مؤشرات الحوكمة للعراق ومجموعة مختارة من الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، بما فيها جميع الدول المجاورة للعراق. وبالنسبة للعراق أوَردتُ في هذا الجدول مؤشرات عناصر الحوكمة الستة المشار أليها أعلاه، وكذلك متوسطها. ولكن بسبب محددات حجم الجدول أورُدتُ، بالنسبة للدول الأخرى، فقط متوسط مؤشرات هذه العناصر.

يلاحظ من الجدول أنه بينما تحسنت مؤشرات مختلف عناصر الحوكمة في العراق بعد تغيير 2003، مقارنة بالسنوات 1996–2002، ولكنه تحسن هامشي، لا سيما وأن العراق خلال الفترة السابقة كان تحت طائلة العقوبات الدولية لفترة طويلة، بحيث يُتَوقع أن أي تغيير فيه يقود إلى أداء أفضل. ولكن بالرغم من انتقال العراق من قعر العُشر الأدنى إلى قمته بين 2003 و2021، كما يتبين من متوسط العناصر الستة لمؤشرات الحوكمة في الجدول، ولكنه لا زال في العُشر الأدنى. ولو استثني عنصر *الصوت والمسائلة*، والذي تحسن نتيجة لتحسن "الحرية في التعبير" (وليس في تحسن المسائلة) لتراجع موقع العراق في العُشر الأدنى نفسه. من جانب آخر، من الصعوبة قبول ما يبينه الجدول من تحسن موقع العراق في ما يتعلق بالفساد خلال الفترة المبينة، في الوقت الذي طغت في السنوات 2022–2023 في وسائل الأعلام والتصريحات الرسمية والقضائية، ووسائل التواصل الاجتماعي، الخ، ذكر حالات سرقة الأموال العامة (وأبرزها "سرقة القرن") والمنشآت العامة (وأبرزها، دراماياً، تفكيك مصفى بيجي) والنفط والمنتجات النفطية، الخ، خلال الفترة المبينة.

ولقد ترافقت حالة العراق في أدنى عُشر، من بين الدول المبينة في الجدول (8) ومن ضمنها الدول المجاورة (في ما عدا سوريا خلال السنوات 2012–2021)، مع تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، من ناحية، وتواضع الأداء الاقتصادي عموماً، وانخفاض الاستثمارات المنتجة، من ناحية أخرى. وباعتقادي فأن تواضع الدوافع والتوجهات التنموية كان أهم متغير/عامل مسبب لهذا التدني. إذ بالرغم من تكرار توصيات تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتوصيات عديدة أخرى، طيلة العقدين المنصرمين، مرزا (2018، 2020–أ، 2020–ب)، لتكوين و/أو تفعيل بنى مؤسسية واجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية، اثبتت جدواها في الدول المجاورة وفي العديد من دول العالم الأخرى، إلا أن التركيبة السياسية، والمتمثلة بقادة الأحزاب والمجموعات المختلفة والجهاز الحكومي الإداري ومجلس النواب،

وطبيعة المحاصصة، قادت جميعها إلى التردد والتماهل الواضح في التطبيق، وفي أحيان كثيرة العزوف، عن القيام بهذه الاصلاحات. على سبيل المثال، أن استمرار ضعف الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية هو مثال للتردد والتماهل الذي لا زال مستمراً بالرغم من إجراءات اتخذت لتحسين الامتثال بضغط من المجتمع الدولي، لا سيما وزارة الخزانة الأمريكية/الاحتياطي الفدرالي–نيويورك، منذ تشرين الثاني/نوفمبر، 2022.

من جانب آخر، فإن ارتفاع متوسط مؤشر الحوكمة لا يترافق بالضرورة مع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي. فمعظم الدول المتقدمة، المبينة في الشكل (4) والجدول (8) أدناه، تتسم بأنها ضمن الأعشار الثلاثة الأعلى للحوكمة (71–100) ولكنها ليست الأعلى من ناحية النمو الاقتصادي خلال العقدين السابقين. ويعود ذلك أساساً، من بين عوامل أخرى، إلى نضجها التنموي الذي ينطوي على تباطؤ النمو، عموماً، كما يتبين في الشكل والجدول (9). أنظر أيضاً Pritchett, *et al* (2018, Ch. 1). في المقابل، فأن الصين التي تتسم بحوكمة/بنى مؤسسية منخفضة نسبياً (حيث تقع في العُشر الثالث/الرابع)، وهي أدنى من الدول المتقدمة، اتسمت بنمو عالٍ خلال العقدين المنصرمين، والذي بلغ 8.5% سنوياً؛ الشكل (4). والآن يُنظر للهند على أنها ستتخطى في النمو الاقتصادي حتى نمو الصين في السنين القادمة. هذا بالرغم من موقعها المنخفض نسبيا في مقياس الحوكمة، والمقارب للصين، كما يتبين من الشكل والجدول (8).

ولكن، في المقابل، لابد من تحقق حد أدنى من الحوكمة/البنى المؤسسية بما يساند الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في حالة وجودها. ولا يمكن معرفة هذا الحد الأدنى إلا بالإشارة لدول نمت بشكل سريع في ظل أو قريبة من هذا الحد. وربما تقدم الصين مثالاً لذلك عند انطلاقها التنموي في أواخر العقد الثامن/بداية العقد التاسع من القرن الماضي. ولا بد أن متوسط مؤشر الحوكمة فيها كان حتى أقل منه في 1996 المبين في الجدول (8)، أي أقل من 38 (في العُشر الثالث/الرابع). وبالرغم من ذلك بلغ متوسط نسبة النمو خلال السنوات 1990–2002، التي سبقت العقدين المنصرمين، حوالي 10.1% سنوياً.[7] وبمستوى أعلى قبل ذلك. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الدوافع والتوجهات التنموية، التي تواجدت في الصين، عوضت، مرحلياً، عن تخلف بعض عناصر الحوكمة/البنى المؤسسية في تفعيل النمو. بالطبع فأن استمرار النمو في الصين قاد لتحسين البنى المؤسسية نفسها، وسيقود كذلك في الهند أيضاً. أنظر أيضاً Krugman (2023).

ومن المناسب الإشارة إلى أن تحقيق العراق لمتوسط نسبة نمو مقدارها 5.1% سنويا، وهي تساوي حوالي ضِعف نمو السكان، خلال العقدين المنصرمين، في ظل حالة متدنية من الحوكمة/البنى المؤسسية، لا يعني عدم أهمية هذه البنى بقدر ما يعني أن هذا النمو تحقق في "موروث" مؤسسي ريعي، كما تمت الإشارة اليه في *ثانياً* أعلاه، من خلال الزيادة في كمية إنتاج النفط الخام، من ناحية، وتحسن أسعار وعوائد تصدير

[7] نسبة 10.1% سنوياً، في المتن، محتسبة من بيانات البنك الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي للصين، بقياس القوة الشرائية المُعادلة *PPP*، https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD.

النفط، وما قاد أليه من ارتفاع النفقات في الميزانية الاتحادية، وانعكاسها على زيادة نواتج الأنشطة غير المتاجر بها، بأكبر من الأنشطة السلعية غير–النفطية، من ناحية أخرى. وهو بالنتيجة نمو غير مستدام.[8]

الشكل (4) مقارنة العراق بمجموعة مختارة من الدول – مؤشر الحوكمة/البنى المؤسسية ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي *PPP* 22/2021-2002

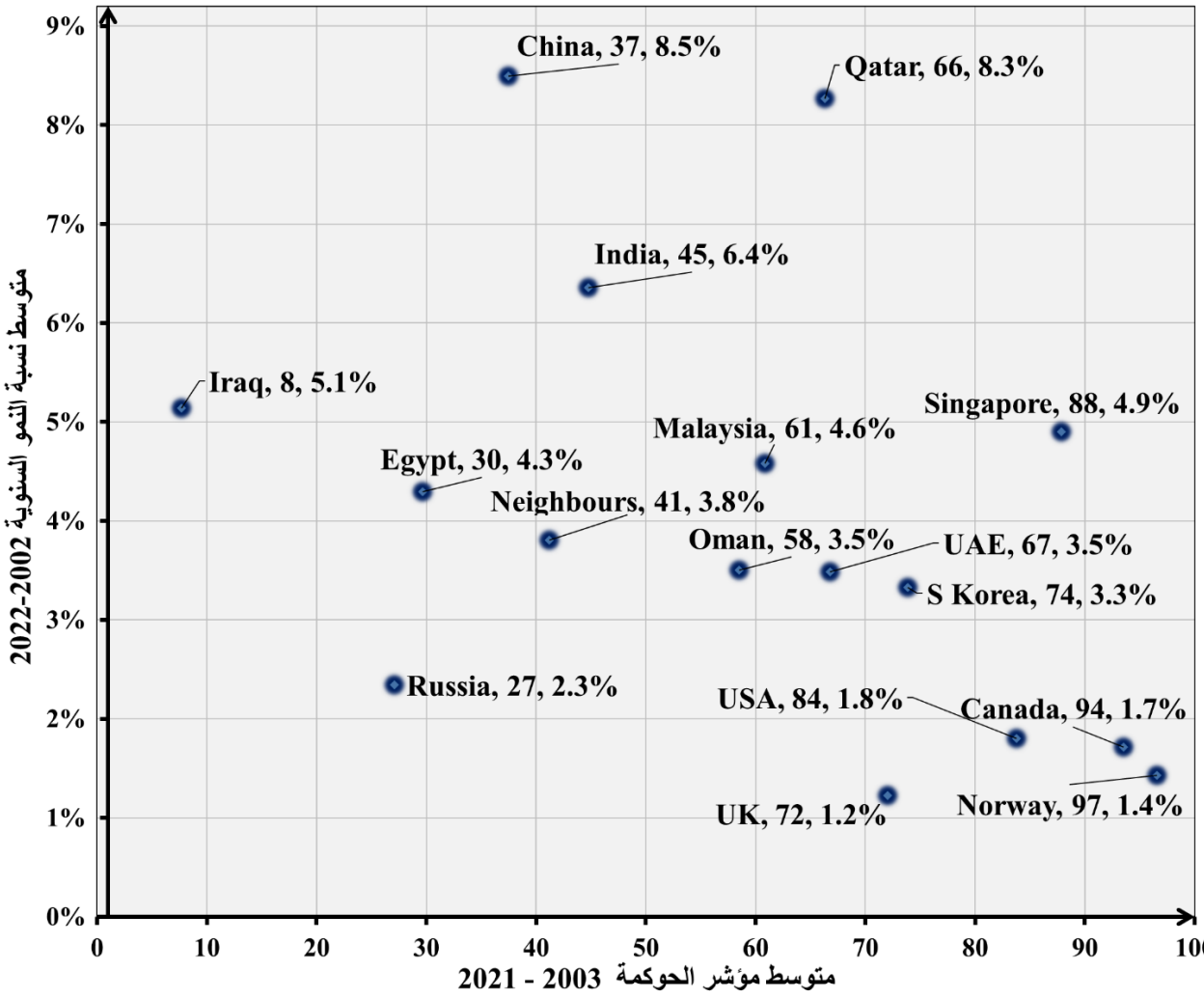

المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات من الجدولين (8) و(9) في الملحق (1) ادناه.

ملاحظات: (1) لكل دولة في الرسم يبين الرقم الأول من اليسار متوسط مؤشر الحوكمة والرقم الثاني نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة، *PPP*.

(2) تشير Neighbours إلى متوسط الدول المجاورة للعراق (عدا سوريا، لا تتوفر لها بيانات في مصدر الجدول 9).

[8] متوسط نسبة النمو السنوية للعراق للسنوات 2002–2022 ومقداره 5.1% الوارد في المتن والمأخوذ من الجدول (9) في الملحق (1)، أدناه، يختلف عنه في الشكل (1) أعلاه والجدول (1)، في الملحق (1)، ومقداره 5.5%. ويعود السبب الأهم في ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (9) مقاس بالقوة الشرائية المعادلة *PPP "بالدولار الدولي International $"* في حين أنه مقاس بالدينار في الشكل (1) والجدول (1). وبالرغم من ذلك فأنهما متقاربان.

ساساً: ملخص واستنتاجات

(1) تَعَرَضْتُ في ورقتي مرزا (2022–ج) للأداء الاقتصادي التنموي خلال فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط خلال السنوات 1951–1958 و1958–1980، على التوالي، ولاحظت أن حصة الشخص من الاستثمار وكذلك متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي كانت أعلى، في المتوسط، خلال السنوات 1958–1980 منها خلال السنوات 1951–1958. وبافتراض دقة البيانات التي استخدمتها في الحساب، فأني أعتقد أن متغيراً/عاملاً أساسياً ساهم في النتيجة المتحققة، وهو استمرار الدوافع والتوجهات التنموية للقيادات السياسية بعد 1958 وحتى قيام الحرب العراقية–الإيرانية.

(2) يتبين من هذه الورقة تواضع الأداء التنموي بعد تغيير 2003 مقارنة بفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. وفي ذات السياق تلاحظ الورقة تواضع الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، عموماً، وانعكاس ذلك على تواضع الأداء التنموي، بعد تغيير 2003.

(3) بخلاف ما كان متبعاً خلال فترتي المجلسين، حيث كان أعداد وتنفيذ ومتابعة المناهج والخطط الاقتصادية يتم "دوريا" من قبل بنى مؤسسية وإدارية تحت أشراف وأسناد أعلى سلطة سياسية/اقتصادية في البلاد، تُرك إعداد "الخطط" الاقتصادية، بعد تغيير 2003، لعملية روتينية تقوم بها وزارة التخطيط، التي هي "تابعة" لِمُكَوِّنٍ لا يمتلك سلطة عامة ملزمة سياساً ولا اقتصادياً. لذلك في ظل المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية، من ناحية، وغياب قائمة مشاريع وتوقيتات وآلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم، من ناحية أخرى، اصبحت هذه "الخطط والمناهج" محدودة الفائدة وغير قابلة للتطبيق، عموماً.

(4) بالرغم من عدم تحقيق أسس لنمو مستدام خلال فترتي مجلس الأعمار ومجلس التخطيط، كما هو الحال بعد تغيير 2003، غير أن مساهمة نمو نشاط استخراج النفط والغاز في نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفضت، خلالهما، لمصلحة مساهمة الأنشطة غير–النفطية. فلقد بلغت مساهمة نمو ناتج استخراج النفط/الغاز حوالي 32% في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1951–1958 وانخفضت إلى حوالي 29% خلال الفترة 1958–1980. لابل أنها انخفضت في أواخر الفترة الثانية إلى حوالي 20% (1975–1980). في المقابل، فأن الاعتماد المتزايد على النفط الخام، من ناحية، وتواضع السياسات والدوافع/التوجهات التي قادت لانخفاض الاستثمار، ومن ثم انخفاض خلق الطاقات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية غير–النفطية، من ناحية أخرى، قادت إلى ارتفاع مساهمة نمو ناتج استخراج النفط والغاز بشكل ملموس إلى 67% خلال السنوات 2003–2022، أي أكثر من ثلاث مرات مساهمته خلال السنوات 1975–1980.

(5) بالإضافة للمتغير/العامل الأساس المتمثل بالدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في التأثير في مستوى النمو وتفاوته بين الفترات المختلفة، تشير هذه الورقة، بشكل عام، إلى متغيرات/عوامل أخرى ترد ضمن منهجية تحليل النمو، من خلال تفاعل علاقات القيادة السياسية/التركيبة المؤسسية والتسويات والمصالح/الصفقات المتبادلة بينها وكذلك مع النخب الاقتصادية/الاجتماعية في مكونات العراق ومناطقه، التي تؤمّن استمرارها، وانعكاس ذلك في تسريع أو أبطاء النمو الاقتصادي.

(6) يتوفر مقياس للحوكمة *Governance* يعده وينشر نتائجه سنوياً البنك الدولي لمختلف دول العالم ومن ضمنها العراق. حيث تُقارن الدول المختلفة، في عناصر ستة للحوكمة يبين كل منها وكذلك متوسطها ترتيب الدول في مدى تكوين بنى مؤسسية تساهم في الحفاظ على مناخ محاب أو معرقل للأداء الاقتصادي/الاجتماعي المنتج الذي يمكن أن يساهم في تحقيق نمو مستدام. وهذه العناصر هي: السيطرة على الفساد وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب والجودة التنظيمية وسيادة القانون والصوت والمساءلة.

(7) ترافقت حالة العراق في أدنى عُشر، من بين الدول المشمولة بمقياس الحوكمة، ومن ضمنها دول الجوار، مع تواضع/غياب الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية/التركيبة المؤسسية، من ناحية، وتواضع الأداء الاقتصادي عموماً، وانخفاض الاستثمارات المنتجة، من ناحية أخرى. وبالرغم من تحقيق العراق لمتوسط نسبة نمو مقدارها 5.1% سنويا، وهي تساوي حوالي ضِعف نمو السكان، خلال العقدين المنصرمين في ظل حالة متدنية من الحوكمة/البنى المؤسسية، فأن ذلك لا يعني عدم أهمية هذه البنى. وإنما ينصرف إلى حقيقة أن هذا النمو تحقق، في "موروث" مؤسسي ريعي، من خلال الزيادة في كمية إنتاج النفط الخام، من ناحية، وتحسن أسعار وعوائد تصدير النفط، وما قاد أليه من ارتفاع النفقات في الميزانية الاتحادية، وانعكاسها على زيادة نواتج الأنشطة غير المتاجر بها، بأكبر من الأنشطة السلعية غير–النفطية، من ناحية أخرى. وهو بالنتيجة نمو غير مستدام.

(8) يلاحظ أن الصين التي تتسم بحوكمة/بنى مؤسسية منخفضة نسبياً حققت نمواً اقتصادياً عالياً خلال العقدين المنصرمين. ويشير ذلك بوضوح إلى أن الدوافع والتوجهات التنموية، التي تواجدت في الصين، عوضت، مرحلياً، عن تخلف بعض عناصر الحوكمة/البنى المؤسسية في تفعيل النمو. بالطبع فأن استمرار النمو في الصين قاد لتحسين البنى المؤسسية نفسها. وبالرغم من ذلك، عموماً، لابد من تحقق حد أدنى من الحوكمة/البنى المؤسسية بما يساند الدوافع والتوجهات التنموية للقيادة السياسية في حالة وجودها. وربما كان مستواها في الصين عند انطلاقها في أواخر العقد الثامن/أوائل العقد التاسع من القرن الماضي قريباً من هذا الحد.

الملحق (1)

الجـــداول

الجدول (1) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة الاقتصادية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي 2002–2022، %

الأنشطة الاقتصادية	متوسط نسبة النمو السنوية				المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي			
	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002
استخراج النفط الخام والغاز	*5.5*	*9.8*	*-1.2*	*6.0*	55.5	135.0	-52.0	67
الحكومة العامة *(الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة)*	*11.9*	*0.3*	*-0.8*	*5.6*	11.0	1.0	-4.9	6
الزراعة والصناعة التحويلية	*1.5*	*-8.1*	*4.7*	*1.0*	2.4	-13.1	12.5	2
باقي الأنشطة الاقتصادية	*9.2*	*5.5*	*10.4*	*8.0*	31.1	-22.9	-55.7	25
الناتج المحلي الإجمالي *(بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)*	***7.1***	***4.6***	***-1.1***	***5.5***	**100**	**100**	**-100**	**100**

المصدر: مختصر من الجدول (3) أدناه.

ملاحظة: في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A\,(1+g)^t$، بعد تحويلها إلى معادلة خطية *semi-logarithmic*. وهذه الطريقة في الحساب تقلل أثر القيم المتطرفة، ومن ضمنها تلك الواقعة في السنة الأولى والأخيرة في كل فترة. وفي المعادلة يمثل t السنوات و Y_t المتغير المُعْتَمِد و A حد ثابت.

الجدول (2) نسب النمو السنوية ونسب مساهمة نمو الأنشطة غير–النفطية في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير–النفطي 2002–2022، %

الأنشطة الاقتصادية	متوسط نسبة النمو السنوية				المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير–النفطي			
	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002
الحكومة العامة *(الإدارة العامة والصحة والتعليم والقوات المسلحة)*	*11.9*	*0.3*	*-0.8*	*5.6*	24.8	2.7	-10.1	17.6
الزراعة والصناعة التحويلية	*1.5*	*-8.1*	*4.7*	*1.0*	5.3	-37.3	26.2	5.5
باقي الأنشطة غير-النفطية	*9.2*	*5.5*	*10.4*	*8.0*	69.9	-65.4	-116.0	76.9
الناتج غير-النفطي *(مجموع الأنشطة عدا النفط/الغاز)*	***9.0***	***-1.7***	***-1.0***	***4.9***	**100**	**-100**	**-100**	**100**

المصدر والملاحظة: أنظر مصدر وملاحظة الجدول (1) أعلاه.

الجدول (3) نسب نمو الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير–النفطي 2002–2022، %

الأنشطة الاقتصادية	متوسط نسبة النمو السنوية				المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي				المساهمة في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير-النفطي			
	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002	13/2002	18/2013	22/2018	22/2002
الزراعة والغابات والصيد	*0.2*	*-9.8*	*4.6*	*0.8*	0.2	-11.7	8.6	1.0	0.5	-33.3	17.9	3.0
استخراج النفط الخام والغاز	*5.5*	*9.8*	*-1.2*	*6.0*	55.5	135.0	-52.0	67.2				
الأنواع الأخرى من التعدين	*23.5*	*-10.4*	*-13.3*	*3.7*	0.3	-0.8	-1.3	0.0	0.6	-2.4	-2.6	0.1
الصناعة التحويلية	*5.3*	*-3.3*	*5.2*	*1.8*	2.2	-1.4	3.9	0.8	4.9	-4.0	8.2	2.5
الكهرباء والماء	*17.7*	*0.8*	*-12.4*	*9.0*	1.5	0.2	-8.9	0.9	3.4	0.7	-18.6	2.6
البناء والتشييد	*21.2*	*-12.7*	*-15.0*	*6.8*	11.3	-31.0	-41.9	4.0	25.4	-88.5	-87.4	12.1
النقل والمواصلات والخزن	*0.5*	*6.3*	*4.4*	*5.0*	1.0	12.7	26.3	11.2	2.1	36.3	54.8	34.2
تجارة الجملة والمفرد الخ.	*12.9*	*2.2*	*-4.5*	*7.3*	10.4	5.1	-28.1	6.5	23.4	14.7	-58.5	19.9
البنوك والتامين	*24.9*	*0.9*	*-22.6*	*8.5*	1.5	0.4	-20.1	0.6	3.3	1.2	-41.8	1.7
ملكية دور السكن	*16.2*	*-2.4*	*-0.3*	*5.4*	3.5	-3.7	-0.9	1.3	7.8	-10.6	-2.0	3.9
الحكومة العامة	*11.9*	*0.3*	*-0.8*	*5.6*	11.0	1.0	-4.9	5.8	24.8	2.7	-10.1	17.6
الخدمات الشخصية	*9.5*	*-9.3*	*24.6*	*3.9*	1.7	-5.9	19.2	0.8	3.9	-16.8	40.1	2.4
مجموع الزراعة والصناعة التحويلية	***1.5***	***-8.1***	***4.7***	***1.0***	**2.4**	**-13.1**	**12.5**	**1.8**	**5.3**	**-37.3**	**26.2**	**5.5**
الناتج غير-النفطي (مجموع الأنشطة عدا استخراج النفط الخام والغاز)	***9.0***	***-1.7***	***-1.0***	***4.9***	**44.5**	**-35.0**	**-48.0**	**32.8**	**100**	**-100**	**-100**	**100**
مجموع الأنشطة : **الناتج المحلي الإجمالي** (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)	***7.1***	***4.6***	***-1.1***	***5.5***	**100**	**100**	**-100**	**100**				
حصة الشخص												
من الناتج المحلي الإجمالي *(بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)*	*4.0*	*2.4*	*-3.0*	***2.9***								
من الناتج غير النفطي	*5.9*	*-3.7*	*-2.9*	***2.3***								
من الزراعة والصناعة التحويلية	*-1.4*	*-10.0*	*2.7*	***-1.5***								

المصادر:

(1) متوسط نسبة النمو السنوية محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية للأرقام في الجدول (5) أدناه. أنظر ملاحظة الجدول (1) أعلاه.

(2) نسب المساهمة محتسبة من الجدول (5) أدناه.

الجدول (4) نمو الناتج والسكان ونسب مساهمة نمو الناتج غير–النفطي وناتج استخراج النفط والغاز في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي

1951–58، 1958–80، 2002–22، %

	متوسط نسبة النمو السنوية					مساهمة نمو الناتج النفطي وغير-النفطي في متوسط النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي		
	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج غير-النفطي		السكان	*الناتج النفطي*	*الناتج غير-النفطي*	*المجموع*
	الكلي	حصة الشخص	الكلي	حصة الشخص				
مجلس الإعمار: 1951–1958	**7.5**	**4.6**	**5.6**	**2.7**	**2.8**	***31.9***	***68.1***	***100***
مجلس التخطيط: 1958–1980	**8.3**	**4.8**	**9.1**	**5.6**	**3.3**	***29.3***	***70.7***	***100***
1969-1958	7.1	3.8	7.9	4.6	3.2	*28.7*	*71.3*	***100***
1980-1969	11.3	7.7	12.1	8.5	3.3	*26.8*	*73.2*	***100***
1975-1969	*8.1*	*4.6*	*9.2*	*5.6*	*3.4*	*22.6*	*77.4*	***100***
1980-1975	*13.1*	*9.6*	*14.2*	*10.7*	*3.2*	*20.5*	*79.5*	***100***
بعد التغيير: 2002–2022	**5.5**	**2.9**	**4.9**	**2.3**	**2.5**	***67.2***	***32.8***	***100***
2013–2002	7.1	4.0	9.0	5.9	2.9	*55.5*	*44.5*	***100***
2018–2013	4.6	2.4	-1.7	-3.7	2.1	*135.0*	*-35.0*	***100***
2022–2018	-1.1	-3.0	-1.0	-2.9	2.0	*-52.0*	*-48.0*	***-100***

المصادر:

1951–1980: مرزا (2022–ج)، الجدول (4).

2002–2022: الجدول (3) أعلاه.

أرقام مجلس الإعمار ومجلس التخطيط:

متوسط نسب النمو السنوية: مرزا (2022–ج).

مساهمة نمو الناتج النفطي وغير–النفطي في متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي: محتسبة من البيانات في مرزا (2022–ج).

ملاحظة: حول طريقة احتساب متوسط نسب النمو السنوية أنظر ملاحظة الجدول (1) أعلاه.

الجدول (5) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2022، بأسعار 2007، مليار دينار

الأنشطة الاقتصادية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزراعة والغابات والصيد	6,618	4,690	5,508	7,236	7,548	5,494	4,738	4,898	4,950	5,774	6,020	7,459	7,309	4,613	4,599	3,863	5,318	7,773	9,519	7,562	6,763
استخراج النفط الخام والغاز	60,480	38,088	54,159	50,136	52,895	58,988	63,963	65,347	65,955	74,230	83,806	86,436	90,196	108,625	135,143	129,589	127,885	133,001	116,243	115,486	129,425
الأنواع الأخرى من التعدين	64	35	130	210	221	286	240	425	450	458	466	501	328	253	250	250	274	275	157	294	130
الصناعة التحويلية	2,437	1,742	1,353	1,339	1,479	1,818	1,634	2,223	2,363	2,870	2,931	2,653	2,065	1,724	1,787	1,926	2,168	2,313	2,170	2,590	2,642
الكهرباء والماء	520	206	436	504	554	973	760	950	1,176	1,387	1,643	1,872	2,093	2,152	2,252	1,939	2,051	2,137	1,616	1,242	1,384
البناء والتشييد	3,194	766	2,134	4,430	4,677	4,928	4,971	5,291	8,295	8,322	12,025	15,252	14,544	9,403	8,556	8,987	8,002	12,979	5,752	5,478	5,462
النقل والمواصلات والخزن	12,243	6,514	9,948	9,656	7,217	7,333	6,831	6,984	7,559	7,706	10,307	12,676	13,444	14,055	15,273	16,160	17,092	16,077	15,194	19,067	19,470
تجارة الجملة والمفرد الخ.	4,866	2,761	5,995	6,651	7,150	6,973	7,550	9,106	10,262	11,310	14,450	14,911	14,835	15,136	13,396	14,673	17,859	16,975	14,546	14,616	15,286
البنوك والتأمين	358	170	476	590	663	1,542	1,871	897	1,495	1,919	2,605	3,019	1,659	1,519	1,877	2,276	2,549	2,765	1,948	1,083	1,135
ملكية دور السكن	1,284	1,321	7,160	7,381	8,001	9,322	8,548	8,801	9,065	9,337	9,374	9,590	9,889	7,436	7,786	8,051	9,060	9,376	9,495	9,688	8,780
الحكومة العامة	5,571	5,605	6,722	7,576	11,415	12,146	12,778	13,849	14,734	15,892	16,416	17,355	17,347	15,611	16,728	16,976	17,763	18,182	17,570	19,493	16,494
الخدمات الشخصية	1,091	1,122	1,991	2,053	2,128	2,157	2,015	2,074	2,275	2,343	3,471	3,960	2,156	3,973	2,339	2,126	2,242	2,272	2,104	2,680	6,194
مجموع الزراعة والصناعة التحويلية	***9,055***	***6,432***	***6,862***	***8,574***	***9,027***	***7,312***	***6,372***	***7,121***	***7,313***	***8,644***	***8,950***	***10,113***	***9,374***	***6,337***	***6,386***	***5,790***	***7,487***	***10,086***	***11,688***	***10,152***	***9,405***
الناتج غير-النفطي (مجموع الأنشطة عدا استخراج النفط الخام والغاز)	***38,245***	***24,931***	***41,853***	***47,626***	***51,053***	***52,973***	***51,935***	***55,499***	***62,625***	***67,320***	***79,708***	***89,247***	***85,669***	***75,873***	***74,843***	***77,228***	***84,377***	***91,124***	***80,070***	***83,792***	***83,740***
مجموع الأنشطة : **الناتج المحلي الإجمالي** (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)	**98,725**	**63,019**	**96,012**	**97,762**	**103,947**	**111,961**	**115,898**	**120,846**	**128,579**	**141,550**	**163,513**	**175,683**	**175,865**	**184,498**	**209,986**	**206,817**	**212,262**	**224,125**	**196,313**	**199,278**	**213,164**
رسوم خدمة البنوك المحتسبة Imputed Banks' Service Charges	308	327	396	428	460	505	1,103	130	753	886	926	693	530	881	1,054	1,687	1,730	1,983	911	781	756
مجموع الأنشطة ناقصاً الرسوم، **GDP**	**98,417**	**62,692**	**95,616**	**97,334**	**103,487**	**111,456**	**114,795**	**120,717**	**127,826**	**140,664**	**162,588**	**174,990**	**175,335**	**183,616**	**208,932**	**205,130**	**210,533**	**222,141**	**195,403**	**198,497**	**212,409**
حصة الشخص *(ألف دينار/شخص)*																					
من الناتج المحلي الإجمالي *(بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)*	3,851	2,385	3,526	3,484	3,594	3,756	3,772	3,817	3,958	4,246	4,780	5,006	4,884	5,023	5,604	5,410	5,442	5,633	4,836	4,812	5,045
من الناتج غير النفطي	1,492	944	1,537	1,697	1,765	1,777	1,690	1,753	1,928	2,019	2,330	2,543	2,379	2,066	1,997	2,020	2,163	2,290	1,973	2,023	1,982
من الزراعة والصناعة التحويلية	353	243	252	306	312	245	207	225	225	259	262	288	260	173	170	151	192	253	288	245	223
السكان، مليون	25.6	26.4	27.2	28.1	28.9	29.8	30.7	31.7	32.5	33.3	34.2	35.1	36.0	36.7	37.5	38.2	39.0	39.8	40.6	41.4	42.2

المصادر: أنظر مصادر الجداول (5)–(7)، أدناه.

ملاحظات:

(أ) خلال السنوات 2002–2011 تتوفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بأسعار سنة 1988، ولكن ليس بأسعار سنة 2007، التي بدأ استخدامها اعتباراً من سنة 2012. ولكن في نشرة *"التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012"*، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، شباط 2015، بالإضافة للقياس بالأسعار الجارية، وردت بيانات سنة 2012 حسب الأنشطة الاقتصادية بأسعار 1988 وكذلك بأسعار 2007. أنظر عمود 2012 في هذا الجدول والجدول (6) أدناه. ولقد استَخْدَمْتُ هذين المقاسين لسنة 2012 لتحويل بيانات الأنشطة الاقتصادية للسنوات 2011–2002 الواردة في الجدول (6) أدناه من القياس بأسعار 1988 إلى القياس بأسعار 2007، وذلك لتوحيدها مع السنوات 2012–2022. غير أن استخدام هذا التحويل ينتج عنه بيانات لسنة 2007 تختلف عن بيانات هذه السنة (2007) بالأسعار الجارية (كما هي واردة في الجدول 7 أدناه) بمقدار 6% كمتوسط. لذلك قَرَرتُ أن أضع في الجدول (5) لسنة 2007 ذات الأرقام بالأسعار الجارية لهذه السنة الواردة في الجدول (7).

(ب) ورد في المجموعة الإحصائية السنوية 2020–2021، للجهاز المركزي لإحصاء، الباب الثاني، الجدول (1/2)، انخفاض وارتفاع عدد السكان بين 2014 و2017 بحيث يقود ذلك إلى تقلب غير مبرر في نسب النمو السنوية. لذلك تم في هذا الجدول إعادة احتساب عدد السكان للسنوات 2015–2021 لتتوافق مع نسبة نمو سنوية ثابتة بين سنتي 2014 و2022.

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2012، بأسعار 1988، مليار دينار

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الأنشطة الاقتصادية
4.94	4.74	4.06	4.02	3.89	4.48	6.20	5.94	4.52	3.85	5.43	**الزراعة والغابات والصيد**
30.62	27.12	24.10	23.88	23.37	20.78	19.33	18.32	19.79	13.92	22.10	**استخراج النفط الخام والغاز**
0.17	0.17	0.17	0.16	0.09	0.09	0.08	0.08	0.05	0.01	0.02	**الأنواع الأخرى من التعدين**
2.09	2.05	1.69	1.59	1.17	1.12	1.06	0.96	0.97	1.24	1.74	**الصناعة التحويلية**
1.59	1.35	1.14	0.92	0.74	0.60	0.54	0.49	0.42	0.20	0.50	**الكهرباء والماء**
4.06	2.81	2.80	1.79	1.68	1.61	1.58	1.50	0.72	0.26	1.08	**البناء والتشييد**
1.99	1.49	1.46	1.35	1.32	1.16	1.40	1.87	1.92	1.26	2.37	**النقل والمواصلات والخزن**
5.53	4.33	3.93	3.48	2.89	2.54	2.74	2.55	2.29	1.06	1.86	**تجارة الجملة والمفرد الخ.**
1.36	1.00	0.78	0.47	0.97	0.82	0.35	0.31	0.25	0.09	0.19	**البنوك والتأمين**
7.32	7.29	7.08	6.87	6.67	6.47	6.25	5.76	5.59	1.03	1.00	**ملكية دور السكن**
11.40	11.03	10.23	9.62	8.87	8.53	7.93	5.26	4.67	3.89	3.87	**الحكومة العامة**
1.08	0.73	0.71	0.65	0.63	0.58	0.66	0.64	0.62	0.35	0.34	**الخدمات الشخصية**
7.03	***6.79***	***5.75***	***5.61***	***5.06***	***5.60***	***7.25***	***6.90***	***5.49***	***5.09***	***7.17***	***مجموع الزراعة والصناعة التحويلية***
41.54	***36.99***	***34.04***	***30.91***	***28.92***	***28.00***	***28.76***	***25.34***	***22.02***	***13.24***	***18.41***	**الناتج غير-النفطي** (مجموع الأنشطة عدا استخراج النفط الخام والغاز)
72.16	**64.11**	**58.14**	**54.79**	**52.29**	**48.78**	**48.09**	**43.66**	**41.81**	**27.16**	**40.51**	مجموع الأنشطة : **الناتج المحلي الإجمالي** (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)
0.48	0.46	0.39	0.07	0.58	0.27	0.24	0.22	0.21	0.17	0.16	**رسوم خدمة البنوك المحتسبة** ***Imputed Banks' Service Charges***
71.68	**63.65**	**57.75**	**54.72**	**51.72**	**48.51**	**47.85**	**43.44**	**41.61**	**26.99**	**40.34**	**مجموع الأنشطة ناقصاً الرسوم، GDP**

المصادر: أنظر مصادر الجداول (5)–(7)، أدناه.

الجدول (7) الناتج المحلي الإجمالي 2002–2022، بالأسعار الجارية

الأنشطة الاقتصادية	مليار دينار																						الحصة في الناتج المحلي الإجمالي، %		
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	أولية 2021	أولية 2022	13-2002	18-2013	22-2018
الزراعة والغابات والصيد	3,513	2,487	3,694	5,064	5,569	5,494	6,042	6,833	8,366	9,918	10,485	13,046	13,129	8,161	7,832	6,598	7,572	10,411	13,131	9,971	10,923	4.9	3.9	3.6
استخراج النفط الخام والغاز	29,017	20,355	30,782	42,378	52,807	58,988	87,208	55,998	72,905	115,256	126,436	125,574	116,940	65,194	67,400	88,665	120,174	114,386	63,336	137,597	219,354	50.3	40.7	45.0
الأنواع الأخرى من التعدين	28	17	74	151	223	286	313	566	665	743	790	871	506	397	397	400	442	445	286	299	210	0.3	0.2	0.1
الصناعة التحويلية	624	304	938	971	1,473	1,818	2,644	3,411	3,679	6,133	6,919	6,286	4,999	4,235	4,436	4,820	5,464	5,903	5,582	6,714	6,853	2.2	2.1	2.1
الكهرباء والماء	79	65	442	588	779	973	1,844	2,312	2,910	3,443	4,441	4,904	5,847	5,928	6,451	6,486	7,150	7,355	5,550	4,829	5,191	1.4	2.6	2.1
البناء والتشييد	674	217	683	2,685	3,450	4,928	6,586	5,634	10,263	10,359	15,416	20,202	19,098	12,515	12,261	13,409	12,442	18,576	11,303	12,380	8,762	5.1	6.3	4.4
النقل والمواصلات والخزن	3,238	2,284	4,429	5,888	6,743	7,333	8,574	8,520	9,452	10,176	14,440	18,088	19,453	20,801	22,619	23,982	25,467	23,906	22,723	30,260	33,402	6.1	9.1	9.3
تجارة الجملة والمفرد الخ.	2,546	1,915	3,247	4,199	6,350	6,973	8,393	10,309	12,459	14,116	19,637	20,532	20,932	21,327	18,594	20,072	24,502	23,035	19,636	20,716	23,276	6.9	8.8	7.6
البنوك والتأمين	255	161	317	521	690	1,542	2,403	1,132	2,064	2,795	4,225	5,044	2,994	2,622	3,294	4,008	4,580	5,011	3,748	2,133	2,239	1.3	1.6	1.2
ملكية دور السكن	222	230	3,374	4,955	7,255	9,322	11,027	12,248	13,303	15,161	15,449	16,216	17,617	13,794	14,506	15,183	16,706	17,318	17,594	17,796	16,349	6.9	6.6	5.9
الحكومة العامة	601	1,326	4,446	5,116	8,690	12,146	20,920	21,233	23,977	27,065	32,147	37,743	41,651	34,799	36,479	37,293	43,030	48,422	49,352	53,028	45,141	12.4	16.1	16.4
الخدمات الشخصية	445	533	1,074	1,395	2,036	2,157	2,490	2,611	3,062	3,454	5,342	6,240	4,186	6,431	4,506	3,720	4,553	4,988	5,173	6,969	12,856	1.9	2.1	2.4
مجموع الزراعة والصناعة التحويلية	***4,137***	***2,791***	***4,631***	***6,035***	***7,042***	***7,312***	***8,686***	***10,244***	***12,045***	***14,116***	***19,637***	***20,532***	***20,932***	***21,327***	***18,594***	***20,072***	***24,502***	***23,035***	***19,636***	***20,716***	***23,276***	***6.9***	***8.8***	***7.6***
الناتج غير النفطي (مجموع الأنشطة عدا استخراج النفط الخام والغاز)	***12,226***	***9,540***	***22,717***	***31,533***	***43,260***	***52,973***	***71,236***	***74,808***	***90,200***	***103,361***	***129,292***	***149,172***	***150,410***	***131,009***	***131,374***	***135,972***	***151,910***	***165,371***	***165,095***	***165,202***	***100***	***100***	***100***
مجموع الأنشطة : الناتج المحلي الإجمالي (بما فيه رسوم خدمة البنوك المحتسبة)	**41,243**	**29,894**	**53,499**	**73,911**	**96,067**	**111,961**	**158,444**	**130,806**	**163,105**	**218,618**	**255,727**	**274,746**	**267,351**	**196,203**	**198,774**	**224,636**	**272,084**	**279,758**	**217,414**	**302,692**	**384,555**			
رسوم خدمة البنوك المحتسبة	220	309	264	377	479	505	1,418	163	1,040	1,291	1,502	1,158	930	1,522	1,850	2,971	3,165	3,600	1,752	1,539	1,491			
مجموع الأنشطة ناقصاً الرسوم، GDP	**41,023**	**29,586**	**53,235**	**73,534**	**95,588**	**111,456**	**157,026**	**130,642**	**162,065**	**217,327**	**254,225**	**273,588**	**266,420**	**194,681**	**196,924**	**221,666**	**268,919**	**276,158**	**215,662**	**301,153**	**383,064**			
كمية إنتاج وسعر تصدير النفط الخام																								
كمية الإنتاج، مليون برميل/يوم	2.13	1.38	2.11	1.85	1.96	2.04	2.28	2.34	2.36	2.65	2.94	2.98	3.11	3.50	4.65	4.47	4.41	4.58	4.00	3.97	4.45			
سعر التصدير، دولار/برميل		25.6	31.4	45.7	55.7	66.8	87.9	59.4	75.7	105.0	106.0	102.3	91.6	44.7	36.1	49.3	65.6	61.1	38.2	68.6	95.6			

المصادر:

الناتج المحلي الإجمالي وأنشطته الاقتصادية: أنظر مصادر الجداول (5)–(7)، أدناه.

كمية إنتاج النفط الخام: OPEC's *Annual Statistical Bulletin 2023*.

أسعار النفط: الموقعين الإلكترونيين لوزارة النفط وشركة تصدير النفط سومو، *SOMO*.

مصادر الجداول (5)–(7)

(1) الناتج المحلي الإجمالي: *الجهاز المركزي للإحصاء:*

مديرية الحسابات القومية:

التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2022، نشرة بتاريخ 2023.

التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2021، بدون تاريخ، نُزّلت في 26 أيار/مايو 2023.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2020، تشرين الثاني/نوفمبر، 2022.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2019، نشرة بتاريخ 2021.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2018، كانون الأول/ديسمبر 2020.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2017، تشرين الثاني/نوفمبر، 2019.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، كانون الأول 2018.
التقديرات الفعلية المعدلة للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2015، أيلول 2019.
التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014، كانون الثاني 2017.
التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2013، شباط 2016.
التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012، شباط 2015.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنتي 2010 و2011، نشرة بتاريخ 2014.
التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2009، بدون تاريخ.

المجموعة الإحصائية السنوية:

المجموعة الإحصائية السنوية 2012/2011، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.
المجموعة الإحصائية السنوية 2010/2011، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.
المجموعة الإحصائية السنوية 2008/2009، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

(2) السكان:

2002–2020: مرزا (2018)، الأرقام محتسبة من الفصل الثالث، الجدول (م1–1)، ص 64.
المجموعة الإحصائية السنوية 2020–2021، الجهاز المركزي للإحصاء، الباب الثاني.
2021–2022: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

(3) ملاحظات:

(أ) القيم المضافة للسنوات 2002–2008 مأخوذة من المجموعات الإحصائية السنوية 2009/2008، 2011/2010 و2011–2012. وفي هذه المجموعات ورد تقسيم نشاط التعدين والمقالع مفصلاً بين النفط الخام وباقي التعدين بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. وكذلك الحال بالنسبة لنشاط التنمية الاجتماعية والشخصية؛ فلقد ورد مفصلاً بين الحكومة العامة والخدمات الشخصية بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. ولقد لجأنا إلى فصل مكونات كل من النشاطين مقاسة بالأسعار الجارية وذلك بالتناسب مع أهميتها النسبية مقاسة بالأسعار الثابتة مع افتراض ارتفاع قيمة كل من باقي التعدين والخدمات الشخصية بتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ما لهذا الأجراء من احتمال بخس (حيث أنه يفترض ثبات الأسعار) ولكن لا توجد طريقة أخرى.
(ب) أرقام السنتين 2021 و2022 أولية.

الجدول (8) مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي – السياسات القطرية والتقييم المؤسسي: العراق ومجموعة مختارة من الدول 1996–2021

الترتيب حسب عشرة أعشار *Percentiles*: (0 –10) إلى (91–100)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000	1998	1996	
																							العراق
9	9	8	6	6	5	4	6	6	9	5	3	4	2	2	1	4	1	6	2	0	1	1	السيطرة على الفساد، *Control of Corruption*
10	10	10	10	10	10	11	15	15	15	14	12	11	9	2	1	1	1	1	0	1	1	1	فعالية الحكومة، *Government Effectiveness*
2	2	1	1	3	3	3	2	4	5	4	2	2	2	0	0	0	0	1	8	6	9	5	الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب، *Political Stability and Absence of Violence/Terrorism*
13	9	12	13	12	14	13	11	13	12	17	17	17	13	8	7	5	3	6	1	1	0	1	الجودة التنظيمية، *Regulatory Quality*
3	3	3	3	3	2	3	3	3	2	2	1	1	1	1	1	1	0	2	4	5	4	5	سيادة القانون، *Rule of Law*
22	21	22	21	21	22	18	16	16	16	18	19	18	16	16	10	10	5	8	0	1	1	0	الصوت والمساءلة، *Voice and Accountability*
10	**9**	**9**	**9**	**9**	**10**	**8**	**9**	**10**	**10**	**10**	**9**	**9**	**7**	**5**	**4**	**4**	**2**	**4**	**3**	**2**	**2**	**2**	**المتوسط**
																							دول أخرى، المتوسط
97	98	97	97	97	97	96	96	98	97	97	97	96	96	95	95	96	96	95	95	94	97	98	**النرويج**
92	93	93	93	95	95	95	95	94	94	94	93	95	94	93	94	91	92	93	94	93	93	94	**كندا**
89	89	89	89	89	89	88	88	90	90	87	87	86	87	86	86	89	87	85	87	87	86	88	**سنغافورة**
80	78	78	77	75	73	72	73	72	72	74	73	73	71	75	70	73	72	69	70	67	65	67	**كوريا الجنوبية**
79	78	81	84	84	85	84	84	85	85	85	85	84	87	85	86	84	83	84	86	91	90	90	**الولايات المتحدة**
71	71	72	71	73	72	73	72	73	72	72	73	70	73	74	75	71	71	71	74	77	76	76	**المملكة المتحدة**
70	69	69	70	69	70	70	70	68	66	65	63	65	63	65	64	64	66	64	70	65	64	65	**الأمارات العربية المتحدة**
70	66	65	63	63	66	67	67	71	71	67	70	72	67	62	63	63	64	63	62	61	60	54	**قطر**
63	63	63	64	60	60	62	65	60	58	59	60	55	56	59	61	64	62	63	62	59	59	64	**ماليزيا**
52	56	58	57	58	59	58	60	56	56	55	58	60	63	60	58	59	66	64	64	62	59	60	**عُمان**
51	52	51	48	46	46	46	48	50	50	54	57	56	57	59	58	58	61	60	59	59	58	59	**الكويت**
48	48	47	48	46	46	45	41	41	41	43	43	43	45	45	47	46	43	44	43	46	45	45	**الهند**
48	45	44	45	45	47	43	46	44	44	40	46	43	43	41	40	42	39	44	44	43	41	41	**المملكة العربية السعودية**
44	44	42	43	42	39	39	38	35	35	35	34	36	36	35	34	34	34	35	33	37	36	38	**الصين**
43	44	44	44	45	45	46	45	44	44	45	44	45	46	46	46	44	46	47	42	47	47	45	**الأردن**
35	36	38	38	40	40	46	49	50	50	51	50	50	51	51	50	52	48	48	44	46	42	45	**تركيا**
28	26	26	27	26	24	24	23	23	29	29	34	38	35	34	31	36	34	36	37	41	41	38	**مصر**
27	29	30	28	27	25	25	27	26	26	26	26	26	26	27	26	28	29	30	32	24	25	28	**روسيا**
12	12	16	18	22	23	22	18	16	17	16	14	15	17	18	20	24	27	26	26	28	26	25	**إيران**
2	2	2	2	2	2	3	4	4	7	17	22	24	21	19	19	21	22	24	29	21	23	23	**سوريا**

المصدر: World Bank's *Country Policy and Institutional Assessment, CPIA*, downloaded 29 August, 2023، https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators#.

الجدول (9) الناتج المحلي الإجمالي بقياس القوة الشرائية المعادلة *PPP*: العراق ومجموعة مختارة من الدول 2002–2022

	مليار دولار، بأسعار 2017																					متوسط نسبة النمو السنوية، % 2022-2002
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
العراق	202	128	196	200	211	215	232	240	256	275	313	337	338	354	403	395	406	428	377	383	409	*5.1*
النرويج	267	270	280	288	295	304	305	299	302	305	313	316	323	329	333	341	344	348	343	356	368	*1.4*
كندا	1,330	1,354	1,396	1,441	1,479	1,509	1,524	1,480	1,526	1,574	1,601	1,639	1,686	1,697	1,714	1,766	1,815	1,849	1,755	1,843	1,906	*1.7*
سنغافورة	232	242	266	286	312	340	346	347	397	422	440	462	480	494	512	535	554	562	540	588	609	*4.9*
كوريا الجنوبية	1,219	1,258	1,323	1,380	1,453	1,537	1,583	1,596	1,704	1,767	1,810	1,867	1,927	1,981	2,039	2,104	2,165	2,213	2,198	2,289	2,347	*3.3*
الولايات المتحدة	14,534	14,940	15,515	16,056	16,503	16,835	16,855	16,417	16,862	17,123	17,513	17,836	18,244	18,738	19,050	19,477	20,051	20,511	19,943	21,129	21,565	*1.8*
المملكة المتحدة	2,379	2,453	2,511	2,578	2,634	2,701	2,697	2,575	2,638	2,666	2,705	2,754	2,842	2,910	2,973	3,046	3,098	3,147	2,800	3,013	3,136	*1.2*
الإمارات	329	358	393	412	452	467	482	456	464	496	519	546	568	607	641	646	654	661	628	653	701	*3.5*
قطر	57	59	71	76	96	113	133	149	178	202	211	223	235	246	254	250	253	255	246	250	262	*8.3*
ماليزيا	391	414	442	465	491	522	548	539	579	610	643	674	714	750	784	829	869	908	858	884	961	*4.6*
عُمان	91	88	89	92	96	101	109	116	118	121	132	139	140	148	155	155	157	156	150	155	162	*3.5*
الكويت	116	136	150	166	179	189	194	180	176	193	206	208	209	210	216	206	211	210	192	194	210	*2.0*
الهند	2,965	3,198	3,451	3,724	4,025	4,333	4,467	4,818	5,227	5,501	5,801	6,172	6,629	7,159	7,750	8,277	8,811	9,152	8,619	9,399	10,057	*6.4*
السعودية	836	930	1,004	1,060	1,089	1,109	1,179	1,155	1,213	1,346	1,419	1,460	1,518	1,590	1,627	1,626	1,671	1,685	1,612	1,675	1,821	*3.6*
الصين	5,153	5,670	6,243	6,955	7,840	8,955	9,820	10,742	11,885	13,020	14,044	15,135	16,258	17,403	18,595	19,887	21,229	22,493	22,996	24,939	25,685	*8.5*
الأردن	50	52	56	61	66	71	77	80	82	85	87	89	92	94	96	98	100	102	100	103	105	*3.6*
تركيا	979	1,036	1,137	1,239	1,325	1,392	1,404	1,336	1,449	1,611	1,688	1,831	1,922	2,039	2,106	2,264	2,332	2,350	2,396	2,668	2,816	*5.2*
مصر	595	614	640	668	714	764	819	857	902	918	938	958	986	1,030	1,074	1,119	1,179	1,244	1,288	1,331	1,419	*4.3*
روسيا	2,350	2,522	2,703	2,877	3,112	3,377	3,553	3,275	3,423	3,570	3,714	3,779	3,807	3,732	3,739	3,807	3,914	4,000	3,894	4,112	4,027	*2.3*
إيران	800	869	907	935	982	1,062	1,065	1,076	1,138	1,168	1,124	1,107	1,163	1,146	1,247	1,281	1,252	1,219	1,260	1,319	1,356	*2.2*

المصدر: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD ,World Bank -*World Development Indicators*.

ملاحظات: (1) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية. أنظر ملاحظة الجدول (1)، أعلاه.

(2) متوسط نسبة النمو السنوية للعراق في هذا الجدول للسنوات 2002–2022 ومقداره 5.1% يختلف عنه في الشكل (1) في المتن والجدول (1)، أعلاه، ومقداره 5.5%. ويعود السبب الأهم في ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في هذا الجدول مقاس بالقوة الشرائية المعادلة *PPP "بالدولار الدولي International $"* في حين أنه مقاس بالدينار في الشكل (1) والجدول (1). وبالرغم من ذلك فأنهما متقاربان.

مصادر الورقة

الحسني، عبد الرزاق (2008) *تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول*، الطبعة الثامنة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، (الطبعة الأولى ظهرت في تموز/يوليو 1948).

حسن، محمد سلمان (1965) *التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، الجزء الأول*، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

مرزا، علي (2020-أ) "قضايا اقتصادية في العراق – الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية". ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 15 نيسان/أبريل. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثاني*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic__Energy_Iraq.pdf.

_____ (2020-ب) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي". نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 15 كانون الأول/ديسمبر. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثاني*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic__Energy_Iraq.pdf.

_____ (2022-أ) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق: تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 28 آذار/مارس. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: **Merza-Iraq_&_the_World_Volume_III**.

_____ (2022-ب) "التركيبة المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق"، نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 3 حزيران/يونيو. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: **Merza-Iraq_&_the_World_Volume_III**.

_____ (2022ج) "الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق: مجلسي الإعمار والتخطيط 1951–1980"، نسخة محدثة وموسعة"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية – العراق والعالم، المجلد الثالث*، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان/أبريل: **Merza-Iraq_&_the_World_Volume_III**.

Bates, RH, I. Sened, S. Galiani (2014) 'The New Institutionalism, the Work of Douglas North', in Galiani, S., I. Sened (2014) *Institutions, Economic Growth, and Property Rights: The Legacy of Douglass North*, Cambridge University Press.

El-Joumayle, O., B. Yousif (2019) 'The political economy of property rights in monarchical Iraq: the quest for land reform 1944-1958', *Journal of Institutional Economics* (2019), 15, 915–931, doi:10.1017/S1744137419000225.

Jalal, F. (1972) *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965*, Routledge, London.

Krugman, P. (2023) 'Why is China in So Much Trouble?', *The New York Times*, August 31.

Langley, K. (1961) *The Industrialization of Iraq*, Cambridge: Harvard University Press.

Pritchett, L., K. Sen, & E. Werker, eds. (2018) *Deals and Development: The Political Dynamics of Growth Episodes,* Oxford University Press.

Oxford Policy Management, OPM (2019) 'Expanding development diagnostics', *YouTube Video*, November 7, 2019, https://www.youtube.com/watch?v=u0ayZRJYpiY.

Silvers, D. (2023) 'Understanding Neoliberalism as a System of Power', UCL *Institute for Innovation and Public Purpose*, *IIPP*, IIPP Lecture, April 25, https://www.youtube.com/watch?v=hLtkJ-AgLuY.